

لذا لا بد من القول بوجوبه وقبضه وهو من صوره لاله الله اللدوني وقبحه لانه نزل عن السائر في فضل  
عليه النبي صلى الله عليه وسلم فثبتنا له ثم ههنا قال وقال الذي وهو اى الذي من العمل المستقر  
التمام في فقهاء الرجال لم يحتجوا اشارة متيقنا من علماء هذا الشأن قط مع توثيق ضعيف  
ثبت ضعفه ولا على تضعيف فقهاء ثبت عدالة وضبطه انتهى كلام الذي وهو يدل على انه تركبتم  
وتحريم كان عمه حال التيقظ والعهدة التامة حتى كانهم في مصداق الواقع كانوا يعلمون به  
فقد فلم يصد عنه اثنى منهم القديس والشيخ على فلو ف ما في نفس الامر ولم يتركه كان متدبر  
النسائي انه لا يترك حديثه اصل حتى يحتج به الجرح على تركه وهذا اشارة الى حال تيقظهم المضمون  
منه قول الذي وهو بحكمه هذا القوم بظهوره كسبته لا قبله به ومنه ايراد ما كان في علماء هذا الشأن  
من حال التيقظ حال النسائي برى يجوز احتجاجهم به وانه واذا هم لم يعلموا انه انا فخرج حديثه ما ظهر من  
العلمية والامكانه يترك حديثه الرجل الذي ترك حديثه عليهم ولم يروى واهمهم ولجوز الكلام  
في هذا الضميمة اى ضميمة الجرح والقديس التمسائل في الجرح والقديس اجابة انه عدله هذا بقدر ثبت  
كان كالتثبت ههنا غير ثابت فيجوز على انه يدان في زمره من روى حديثه وهو نظر انه كذب  
وقد قال صلى الله عليه وسلم حديثه حتى يثبت برى انه كذب فهو هذا الكاذب بين لانه التمسائل  
قد يورد في القديس وهو يوم العدالة والتدبير يوم الصدق ومعه عام حول الجرح يوضح  
ان يقع فيه وانه جرح بعض من يتقدم الراء في حفظه ويحجب عنه جرحه من ليس بجرح  
اقدم على الظاهر في سلم برى من ذلك الظاهر يعني اذا امتنع عن الظاهر منه غير ثبت بخفى  
الذي يظن منه وهو برى في نفس اوصى وهو برى في كنهه ايضا وسمه اى اعلمه يتسمه

سواء يكسر عليهم انه الكى يعنى عليه عارح والعارح اى القاموس جارح لرم به محلب ابناء عند  
الطاسير والافات وفى نسخ والاذية بالافرو وترى في هذا الجرح تاريخ من روى الحديث اى هو من النفس  
كالنصب المنه بين والفرقة الفاسدة كصرف الناس منه الا فف وطعام التفت بين من امة  
الجرح والتقدير سلم سره هذا فالبا وتاريخ من الخالف في العقائد فانه بعضهم كان يعترف  
الروى اذ كان راضيا او ضارضا او نحوهما سره غير تفصيل وهو موجود كثيرا في قادمهم قديما  
وهذا ما لا ينبغي اطلاق الجرح بذلك اى بخلاف العقيدة فقد مننا حتى في الحال سيما التفصيل  
في العمل بولاية المبتدعة والجرح مقدم على القبول والاطلاق والفتحة جماعة من اصحابنا وكبر  
على محقق انه صدر يسما اى مقدر ما به يقول وهو ضعفه ان من التيقظ او منهم بالكتب تلك  
منه عارف بسلامه لانه كان غير مقصود له بيقين فهم ثبتت عدلته وان صدره غير عارف  
بسلامه لم يعتبر به ايضا وهذا اعنى تقديم الجرح المقصود من العارف على القبول قول الجرح  
والقول الثاني انه ان كان عدلته اى اكثر من القديس ههنا الخطيب في الكفاية وقال ابو  
خطاب له مع الجرح زيادة علم والقول الثالث انه يتعارض الجرح والتقدير فلا يجمع بينهما  
على الاخر لا يجمع ههنا اى الجرح كذا قال العرفي فان ذلك الجرح هو تقدير قبل الجرح فيه  
ولو جرحه غير يبره السبب باله قال ضعيف انا صدره عارف على التيقظ لانه اذا لم يكن  
فيه تقدير فهو كانه في هذا المجهول اى من روى حديثه وهو روى من شانه واهما قول الجرح  
وفي نسخة الجرح اولى من العارح واما الصلح في مثل هذا الى التوقف فيه وقد مرناه  
فصله لفظ الفصل منه المشروح اورد في تاريخ روى الامتثال والمسائل الثمينة والتبعية بافرا